اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية

نزار قاسم محمد

إن الاختلافات بين معظم الدول التي سلكت اقتصاد السوق تظل قائمة فيما بينها الأمر الذي يمكن ملاحظته بسهولة (وهي اختلافات ليست بقليلة) مما يقدم الدليل على أن اقتصاد السوق كما تقدمه كتب الاقتصاد ليس له وجود في الواقع العملي ولا يمكن تحقيقه. فدائماً هناك جملة من العوامل الخاصة بكل بلد: التاريخية، الثقافية، السياسية، إضافة إلى السياق النظري لاقتصاد السوق ذاته. يأتي اقتصاد السوق الاجتماعي كدلالة على فعالية وأداء النظام الاقتصادي، لكن في اللغة الدارجة والأدبيات، يقدم اقتصاد السوق الاجتماعي نفسه غالباً، كرؤية للنظام وتصوراته أي كبرنامج سياسي. ولذلك يعد من الملائم، استعراض السياق أو الإطار الذي تتحدد من خلاله، اهمية وقيمة جميع هذه المفاهيم.

الأسس النظرية :

ان اقتصاد السوق الاجتماعي ينطلق من التداخل والاندماج بين مختلف مجالات الحياة وأجزاء النظام العام، حيث يمكن فهمه في صورة وحدة المبادىء وشموليتها، والتي تتحقق فقط من خلال نظام المنافسة الاقتصادي، وما يترتب على ذلك، من التكامل والتنسيق بين مختلف المجالات كوحدة متكاملة.ان اقتصاد السوق الاجتماعي، هو محاولة بناء طريق وسطي بين الليبرالية والاشتراكية، والذي يتميز بإعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة والتضامن، ؟بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية؟، كما، يمكن أن يعرف كفكرة لنظام سياسي يهدف إلى تأكيد تحققه من خلال ربط المبادرة الفردية الحرة بالتقدم الاجتماعي ومن خلال أداء اقتصاد السوق العام، وعلى قاعدة وأساس اقتصاد المنافسة.

وهكذا تصبح قضايا أساسية مثل الحرية الشخصية، الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وضمان الظروف المادية الأساسية والطبيعية للإنسان، تشكل الحقل الخصب أو مجال الممارسة السياسية لهذا الاقتصاد. بحيث يشكل نظام المنافسة المرتكز الأساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعمل، عندما تتحقق مبادىء بناءة ومنتظمة من خلال السياسة الاقتصادية. وأهم المبادىء الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي :

- بناء نظام أسعار فعال للسلع والخدمات وأسواق المال.
- سياسة نقدية تتأسس على استقرار قيمة النقد.
- ضمان حرية التعامل والنفاذ إلى الأسواق.
- حرية تملك وسائل الانتاج.
- مبدأ الالتزام والمسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم.
- حرية التعاقد.
- ثبات واستقرار السياسة الاقتصادية.

انطلاقاً من هذه المبادىء التأسيسية، تشتق مبادىء تنظيمية، وقواعد تحدد السياسة الاقتصادية، وتعمل بموجبها وبالتالي يمكن للمنافسة أن تسفر تلقائياً عن نتائج إيجابية للسوق واستبعاد تلك النتائج غير المرغوبة على المستوى السياسي والاجتماعي، وهنا تأتي أهمية:

- المراقبة المستمرة للاحتكارات.
- السياسة البناءة للدخل لإعادة توزيعه وتصحيح اختلالاته تلقائياً عبر السوق.
- المحاسبة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الأسباب.

تعبر المنافسة على الأداء الفعال كأساس أو مرتكز اقتصادي للتقدم والأمان الاجتماعي. وهي موضع تشجيع وحماية، وتعد مبدئياً كمنظم لإعادة توزيع الدخول، فالدولة هنا، مطالبة بالبرهان على وظيفتها، في تبني سياسة اجتماعية شاملة، وذلك لأجل تضييق فجوة التفاوت الاجتماعية وتخفيضها، تدريجياً، فأولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في المنافسة على الإنتاج والأداء، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على دخل من السوق، فهؤلاء لا يتوجب ضمان وجودهم الاجتماعي فقط، بل مشاركتهم في التقدم الاقتصادي للمجتمع وإضافة لكل ذلك، يأتي في صلب مهام الدولة، تبني سياسة فاعلة على مستوى دعم الصناعة، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع.

❖ اقتصاد السوق الاجتماعي:

اقتصاد السوق الاجتماعي ليس بدعة جديدة، بل هو مفهوم قديم أبصر النور في جمهورية المانيا الاتحادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ويهدف هذا النموذج إلى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولهذا فهو يرتكز على ثلاثة أسس مهمة:

الأساس الأول: المنافسة أي ضرب الاحتكار من أي مصدر كان، لأن الاحتكار دائماً يؤدي إلى الركود ويعطل امكانية استخدام كل الطاقات الكامنة.

الأساس الثاني:

خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل أيضاً الحد من سيطرة أقليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.

الأساس الثالث:

تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها.

إن هذا الأنموذج أظهر في التجربة أنه قادر على أن يلبي بنجاح متطلبات مجموعة تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى. ومفهوم السوق الاجتماعي يمكن اختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه اهداف لا تكترث بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب، وبهذا المعنى فإن اقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة، فهو يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لايختلف جوهرياً في مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية، ويسمى اليوم في الصين اقتصاد السوق الاشتراكي، وأطلق عليه في الكثير من الدول الأوروبية تسمية أخرى ؟الاقتصاد الاجتماعي للسوق؟. وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة تثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، وفي ألمانيا اتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة حيث رعى التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني ؟الإدارة المشتركة، أو المسؤولية المشتركة؟، وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور، وبرهنت التجارب على أن هذه الصيغة ؟ملائمة للمنافسة؟ كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الأولى.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي يتميز بمبدأين أساسيين:

المبدأ الأول:

ضرورة أن تستند دينامية الاقتصاد إلى السوق، حيث يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الأداء الوظيفي، ما يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحرير الأسعار والأجور.

المبدأ الثاني:

أن الأداء الوظيفي للسوق لايمكنه وحده أن يحكم مجمل الحياة الاجتماعية بل يجب أن يتحلى بالتوازن وأن تقابله في كفة الميزان الثانية مقتضيات اجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة ضامن لها وبناء عليه فالدولة هي من حيث تعريفها بمثابة دولة اجتماعية ويقوم السوق الاجتماعي على مجموعة من المسلمات:

المسلمة الأولى: دولة الخير العام أي تحويل الدولة إلى دولة اجتماعية تكون بمثابة حارس الحماية الاجتماعية والتفاوض الحر مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين.

المسلمة الثانية مشاركة العمالة في حياة المشروع والمؤسسة، وضرورة وجود تشريعات تكرس وتفعل المشاركة في القرار والإدارة.

المسلمة الثالثة: جعل الإدارة النقدية ركيزة قائمة بذاتها لضمان الاستقرار.

المسلمة الرابعة: رفض أي تدخل وتوجيه اقتصادي من الدولة في حال ترتب على هذا التوجيه تشويه وتعطيل للمنافسة وعدم احترام تكافؤ الفرص وتساوي ظروف المنافسة أمام المشروعات.

اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً لهذا التعريف جرى التعبير عنه في أربعة نماذج أساسية:

١. النموذج الياباني،
٢. النموذج الألماني،
٣. ونموذج الدول الاسكندنافية، وخصوصاً السويد،
٤. وأخيراً النموذج الصيني الذي سمي باقتصاد السوق الاشتراكي.

ويتبين ان بامكان الحكومات ومن واجبها ان تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء كما تؤمن ايضاً تقاسماً اكثر عدلاً لثمرة النمو كما من واجبها وضع سياسة وفلسفة اقتصاديين تعتبران الدولة والأسواق في حالة تكامل، حال مشاركة، وتسلمان بأنه اذا كانت الاسواق في قلب الاقتصاد فالدولة ايضاً لها دور يجب ان تؤديه . ان معظم البلدان الصناعية المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة واليابان، قد بنت اقتصادها في ظل حماية حصيفة وانتقائية لبعض فروعه حتى بلغت مستوى ما من القوة كي تنافس المواجهة الخارجية. وفي اطار اقتصاد السوق الاجتماعي يتوجب على الدول ان تضطلع بهذه المهمة ايضاً.اذا اقتصاد السوق الاجتماعي هو اساس رؤية متوازنة لدور الدولة رؤية تعترف بحدود السوق واخفاقاتها، وحدود واخفاقات الدولة، لكنها تعتبرهما شريكين يجب عليهما ان يتعاونا، اما طبيعة هذا التعاون فتختلف حسب البلدان تبعاً لمستوى تطور كل منها على الصعيدين السياسي والاقتصادي لأنه ليس هناك أنموذج واحد للسوق.

في جامعة الموصل

ندوة عن علاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار وآفاق تطويرها

الموصل / المدى

اقام مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل ندوة علمية تحت عنوان (علاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار وآفاق تطويرها) وبدأت الندوة التي حضرها باحثون ومتخصصون بالشؤون الاقتصادية والسياسية والتاريخية بكلمة للدكتور سالم توفيق النجفي معاون عميد كلية الادارة والاقتصاد تطرق فيها الى ضرورة وضع الرؤى الاستشرافية لامكانات تطوير علاقات العراق الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار والدول الاقليمية ودراسة امكانية الاستفادة من التجارب الاقتصادية والتنموية لتلك الدول في تطوير ونهضة الاقتصاد العراقي ثم ابتدأت اعمال الندوة بتقديم عدد من البحوث حيث قدمت في الجلسة الاولى الدكتورة رواء زكي الطويل بحثها تحت عنوان (مستقبل العلاقات العراقية - التركية - الايرانية) وبحث للدكتور مثنى عبدالرزاق الدباغ بعنوان (استفادة العراق ودول الجوار من التجربة الاقتصادية الاسيوية) اما الدكتور نوفل قاسم الشهوان فقدم بحثا كان بعنوان (نهوض الاقتصاد العراقي بين الضرورات الاقليمية والمسؤوليات العربية) فيما كان عنوان البحث الذي قدمه الاستاذ وليد محمود تحت عنوان (العراق ومجلس التعاون الخليجي) وفي الجلسة الثانية قدمت ثلاثة بحوث كانت تحت عناوين (النمو السكاني والزراعي في ظل محدودية الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات) للدكتور أبي الوتار و(من اجل حوار بناء للعراق مع دول الجوار - رؤية فكرية) للدكتور جاسم الفارس و(عمليات اعادة البناء والاعمار ودور التمويل الاقليمي) للدكتور مفيد ذنون يونس . وقد خرجت الندوة بعدد من التوصيات كان من بينها، حث كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات العراقية والمراكز البحثية على الاستمرار في عقد المؤتمرات والندوات واجراء البحوث التي تتناول واقع الاقتصاد العراقي وآفاق تطويره وتنمية علاقات العراق الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار والدول الاقليمية من خلال اقامة شبكة علاقات واسعة تتضمن قضايا التجارة والاستثمار والتمويل والمياه والنقل وغيرها، دراسة العلاقات الاقتصادية بين دول الجوار الاقليمي للعراق وابراز جذورها ومرتكزاتها والاسس التي تسير عليها لضمان صياغة الخطط الاقتصادية العراقية التي تأخذ بنظر الاعتبار تلك المكونات والمرتكزات والاستفادة منها، دعوة الجارة تركيا للاعتماد على العراق ودول الشرق الاوسط واسيا في تجارتها الخارجية وان لا تكتفي بزيادة توجهاتها نحو الاتحاد الأوروبي فقط ودراسة تأثيرات دخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي على الاقتصاد العراقي، دراسة التجربة الاقتصادية الاسيوية للاستفادة من دروسها في مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي الاقليمي، التشجيع على تبادل المعلومات والخبرات وتسهيل انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين دول الجوار، مواجهة التحديات الخارجية المتعلقة بالديون ووضع الخطط والبرامج الاقتصادية للتحرر من هيمنة صندوق النقد الدولي التي تثقل كاهل التنمية الاقتصادية وتقيد فاعليتها، التنسيق بشكل فاعل مع دول الجوار في تحديد السياسات النفطية المشتركة، مواجهة التحديات الداخلية من خلال تسريع نهوض قطاعات الكهرباء والمشتقات النفطية ومياه الشرب وبناء شبكات الامن الاقتصادي المركزية في تنفيذ جميع البرامج والخطط اضافة الى دراسة امكانية تنمية العلاقات الاقتصادية مع بلدان الخليج العربي وتشجيع المستثمرين الخليجيين للعمل في العراق واعادة الاعمار، دعوة الجارة ايران لتبادل النشاطات التخصصية والخبرات مع العراق في مجال صيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية، عقد مؤتمر سكاني خاص بالعراق حول المشكلات الاقتصادية والبيئية والاتجاهات المستقبلية المطلوبة والتمهيد لمؤتمر سكاني اقليمي مناظر لدول حوضي دجلة والفرات يركز على معدل النمو السكاني في العقد القادم، دعوة المثقفين العراقيين والمتخصصين بوسائل النهضة الشاملة فضلا عن النهضة الاقتصادية التي ينبغي ان يشهدها العراق في اطار حوار بناء مع دول الجوار على ان تكون مرتكزاته : الانسانية والعدل والواقعية والسيادة. وحضر اعمال الندوة التي اقيمت على قاعة كلية الادارة والاقتصاد الدكتور (أبي سعيد الديوه جي) رئيس جامعة الموصل وعمداء واساتذة الكليات والمعاهد وعدد كبير من المهتمين بالشؤون الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

الكويت تضخ ٣٥٠٠ طن من النفط الى العراق

بغداد / كريم السوداني

قال مسؤول نفطي عراقي ان شركة النفط العراقية- الكويتية ستبدأ مطلع الشهر المقبل عمليات ضخ ٣٥٠٠ طن من المشتقات النفطية الى العراق في اطارعقد ابرم بين البلدين لسد احتياجات العراق من المحروقات، فيما قال مصدر مسؤول في وزارة النفط ان العراق يخسر يوميا (١٦٥) مليون دولار جراء توقف تصدير النفط الخام العراقي عبر ميناء جيهان التركي.

واضاف المدير العام لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) فلاح العامري ان هناك مفاوضات تجري حاليا مع شركات تركية لتأمين متطلبات المناطق الشمالية من المحروقات واضاف ان عمليات استيراد المنتجات النفطية من ايران تواجه حاليا مشاكل فنية وان العراق يفكر في اعادة النظر في العقود المبرمة. يذكر ان العراق يعاني نقصاً كبيراً في حجم المحروقات وتقول الجهات المسؤولة في وزارة النفط ان النقص الحاصل جاء نتيجة ازدياد عمليات التخريب

من جانب اخر قال مصدر مسؤول في الوزارة ان العراق يخسر يوميا (١٦٥) مليون دولار جراء توقف تصدير النفط الخام العراقي عبر ميناء جيهان التركي المطل على البحر الابيض المتوسط.

واضاف ان تصدير النفط الخام العراقي عبر الميناء التركي والبالغة كميته (٣٠٠) الف برميل يوميا متوقف حاليا بسبب العمليات التخريبية التي تستهدف انابيب التصدير.

يذكر ان وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني طالب الجمعة الماضية مجلس محافظة كركوك بحماية المنشآت التابعة للوزارة وشبكة الانابيب الموجودة في كركوك من العمليات التخريبية وقال " ان الطاقة الانتاجية للمنشآت النفطية في كركوك تكفي لسد احتياجات المصافي الشمالية في كركوك وبيجي، لكن توقف الصادرات من منفذ جيهان التركي بسبب تعرض الانابيب الناقلة للتخريب بشكل مستمر طوال السنوات الماضية ادى الى خفض مستوى الانتاج الامر الذي كبد العراق خسائر تقدر بملايين الدولارات يوميا.

وكان مجلس محافظة كركوك قد وجه اتهامات لوزارة النفط حملها مسؤولية التقصير بسبب ابطائها بتحديث المنشآت النفطية في كركوك والتي يعود تاريخ انشاءها الى الخمسينيات من القرن الماضي.

وقد ردت الوزارة على هذه الاتهامات بانها ماضية في تحديث وصيانة المنشآت النفطية في عموم العراق.وقال المسؤول في وزارة النفط العراقية ان" معدل تصدير النفط الخام العراقي بلغت خلال شهر آذار الماضي مليونا و٥٦١ الف برميل يوميا منها ١٢ الف برميل يتم تسويقها عبر الأراضي السورية والباقي عبر الموانيء العراقية الجنوبية.